المحاضرة رقم 04: ظاهرة تزايد النفقـــات العـامـة

تمهيد:

أصبحت ظاهرة ازدياد النفقات العامة إحدى السمات المميزة للمالية العامة في هذا العصر وهي ظاهرة عامة ومستمرة وتتحقق في جميع الدول على السواء متقدمة كانت أم في طور النمو، وأيا كان نظامها السياسي والاقتصادي، وقد يحدث في سنة ما أن تنخفض النفقات العامة عن السنة السابقة لها لسبب أو لأخر، ولكن ذلك لا يخل بالظاهرة العامة وهي الاتجاه المستمر لازدياد النفقات.

أولا/ تعريف تزايد النفقات العامة:

كان الاقتصادي الألماني اودلف فاجنر" A.Wagner" أول من لفت الانتباه إلى الظاهرة في دراسة قام بها سنة 1880 عن تطور نفقات الدول الأوربية خلال القرن التاسع عشر، وانتهى إلى وجود اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها، وصاغ هذا الاستنتاج في صورة قانون اقتصادي يُعرف باسمه، يتلخص في أنه: "كلما حقق المجتمع معدلاً معيناً من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يستتبع باتساع نشاط الدولة، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام".

ثانيا/ أسباب تزايد النفقات العامة:

لوحظ أن ظاهرة تزايد الإنفاق العام قد ترجع إلى أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية، وفيما يلي إشارة لأهم تلك الأسباب:

01- الأسباب الظاهرية:

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام ظاهريا، أي دون تحسن فعلي وملموس في حجم مستوى الخدمات العامة المقدمة، أي زيادة المبالغ المالية المخصصة للنفقات العامة دون الزيادة في الحاجات العامة (عدم تلبية حاجات إضافية للفرد)، ومن بين أهم هذه الأسباب نذكر:

أ- **انخفاض القيمة الحقيقية للنقود:** حيث يعبر عن هذه القيمة بكمية السلع والخدمات التي

تستطيع الحصول عليها بوحدة النقد الواحدة (القوة الشرائية للنقود)، إن انخفاض القدرة الشرائية للنقود يعود إلى ارتفاع الأسعار، والذي بدوره يجعل الدولة تدفع وحدات نقدية أكثر كلما زاد انخفاض قيمة النقود للحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات.

ب- زيادة عدد السكان أو زيادة مساحة الدولة: تعتبر المشكلة السكانية من اكبر المشاكل التي تعاني منها دول العالم، والزيادة السكانية أو في المساحة تعني الزيادة في النفقات العامة، ومثلا: زيادة المواليد يعني زيادة المبالغ المخصصة لهم من رعاية، صحة، ...الخ، كذلك ارتفاع متوسط الأعمار وزيادة عدد المسنين يؤدي إلى تخصيص مبالغ إضافية بزيادة المعاشات التقاعدية لرعايتهم صحيا واجتماعيا.

ج-اختلاف طرق المحاسبة الحكومية: قد ترجع زيادة النفقات العامة إلى اختلاف طرق المحاسبة الحكومية وبصفة خاصة طريقة القيد في الحسابات بعد أن اتبع مبدأ عمومية الموازنة (الموازنة الإجمالية)، أين أصبحت تقيّد في الميزانية العامة للدولة جملة الإيرادات والنفقات دون إجراء المقاصة بينهما(كانت تطبق الميزانية الصافية سابقا)، ومن الواضح أن هذا النظام يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة ولكن في الواقع زيادة ظاهرية.

02- الأسباب الحقيقية:

هي مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والإدارية والعسكرية التي أدت إلى زيادة النفقات العامة (زيادة حقيقية في المنفعة العامة) من بينها ما يلي:

أ- **الأسباب الاقتصادية:** يمكن تقسيم الأسباب الاقتصادية لزيادة النفقات العامة الى ما يأتي:

✓ **زيادة الدخل القومي:** والتي سوف تؤدي الى زيادة العوائد والإيرادات التي تحصل عليها الدولة وهذا ما يمكّن الدولة من زيادة النفقات العامة.

✓ **قيام الدولة ببناء المشروعات:** بالنظر إلى كون الدولة أصبحت منتجة وتدخل مختلف الميادين بما في ذلك الأنشطة الإنتاجية، لذلك بات من المنطقي زيادة النفقات العامة نتيجة لذلك.

✓ **عندما تسود حالة الانكماش الاقتصادي:** ان هذا يعني ان جو التشاؤم هو الذي يسود بدلاً من جو التفاؤل، وهذا يعني انخفاض مهم في مستوى الاستثمارات بالنسبة للقطاع الخاص نتيجة لانخفاض الأرباح الأمر الذي يؤدي الى انخفاض في مستوى الأجور لدى القطاع الخاص وكذلك زيادة في نسبة العاطلين عن العمل وهذا ما يؤدي بدوره الى انخفاض في مستوى الطلب الكلي، هنا يأتي دور الدولة التي تقوم بالاستثمارات (العامة أو الحكومية) من أجل تشغيل العاطلين عن العمل وزيادة في مستوى الأجور والمرتبات للتعويض عن النقص الحاصل في الطلب الكلي، وهذا ما يتمخض عنه زيادة في النفقات العامة.

إن كل هذه الأسباب الاقتصادية تعد من قبيل الزيادة الحقيقية للنفقات العامة لأنها تؤدي الى زيادة في متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة.

ب- **الأسباب الاجتماعية:** يمكن ان نحصرها بسببين أساسيين هما:

✓ **الهجرة من الريف الى المدينة:** تؤدي الى زيادة النفقات العامة والسبب في ذلك هو نتيجة لزيادة الخدمات العامة التي يحتاجها المواطن في المدينة مقارنة بالريف.

✓**زيادة التعليم كماً ونوعاً:** في ظل حالة الجهل لا يوجد أحد يطالب بالإعانات والتأمين وكذلك ضرورة العناية التامة بالعجزة والأيتام، لكن في ظل زيادة الوعي نتيجة لزيادة التعليم كماً ونوعاً تزداد هذه المطاليب وغيرها وتزداد بالمحصلة النفقات العامة وتنعكس بالنفع العام على المجتمع.

أ- **الأسباب السياسية:** يمكن التطرق الى الأسباب السياسية وراء زيادة النفقات العامة من ثلاث زوايا:

✓إن حالة التعددية الحزبية في بلد ما تعني بالتأكيد تسابقاً لتقديم الخدمات العامة، حيث يقوم عادة الحزب الحاكم، لكسب أصوات الناخبين في الانتخابات، بالإنفاق في العديد من الميادين؛

✓ان زيادة عدد الدول المستقلة تعني أيضاً زيادة في الإنفاق العام نتيجة للتكاليف المتولدة عن اتساع التمثيل الدبلوماسي وتهيئة السفارات والقنصليات؛

✓زيادة النفقات العامة المتولدة عن الاشتراك أو المساهمة في المنظمات الدولية.

د- الأسباب الإدارية: إن كثرة الأعمال التي تمارسها الدولة تتطلب وجود موظفين و إداريين للعمل في الجهاز الإداري للدولة، بالإضافة لعمليات التدريب و إنشاء المرافق الجديدة، مما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، وكلما اتسعت أعمال الدولة زاد إنفاقها..

هـ- الأسباب المالية: في السابق لم تكن الدولة تلجأ الى القرض العام إلا في الظروف الاستثنائية والطارئة، لكن في الوقت الحاضر باتت الدولة تلجأ الى القرض العام بشكل أوسع نطاقاً، بل ان بعض الدول تفضل القروض العامة على الضرائب لما تتطلبه الأخيرة من تشريع قانوني أكثر تعقيدا وتفصيلا.

إن زيادة النفقات العامة تتأتى هنا من اتساع الفوائد بالإضافة إلى التسهيلات التي تقدمها الدولة لتشجيع المقرض مثل الإعفاء من الرسوم أو الضرائب.

و- الأسباب العسكرية: من ضمن الأسباب الحقيقية هو الزيادة في الإنفاق العسكري سواء في زمن الحرب أم في زمن السلم، وتعد زيادة النفقات العسكرية من ضمن الأسباب التي تنعكس إيجابيا على المنفعة العامة من منطلق أن أية تجربة تبنى في بلد ما لا يكون لها معنى ولا تحظى بالاستمرارية ما لم تكن هناك قوة عسكرية قادرة على حمايتها. لكن يجب أن لا يكون الإنفاق العسكري مبالغ فيه وعلى حساب باقي الميادين والأنشطة المدنية.